

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECRI/2010/Technical Paper.1
15 January 2010
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

التنمية وتخفيف حدة النزاعات: رؤية ونهج وإنجازات

المحتويات

الصفحة

الفصل

1	أولاً - التنمية وتخفيف حدة النزاعات: النهج ومجالات التركيز
1	ألف - معلومات أساسية
2	باء - قسم القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا
3	جيم - التنمية بالرغم من النزاع وعدم الاستقرار: حجر أساس قسم القضايا الناشئة والنزاعات
5	دال - المنهجيات
6	هاء - مجالات التركيز
8	ثانياً - أبرز إنجازات قسم القضايا الناشئة والنزاعات
8	ألف - الأنشطة التحليلية: معالجة الأسباب الرئيسية للنزاع وآثارها الجانبية
10	باء - تعزيز الحكم السليم من خلال بناء القدرات البشرية والمؤسسية
15	جيم - تنمية المجتمع المحلي لتحقيق الإنعاش الاقتصادي والتنمية

أولاً- التنمية وتخفيف حدة النزاعات: النهج ومجالات التركيز

ألف- معلومات أساسية

تشهد منطقة غربي آسيا، منذ نشوء الدول الحديثة، حالات متكررة من الاضطراب وعدم الاستقرار، تتنوع أسبابها بين سياسية واجتماعية واقتصادية، تضعف استقرار المنطقة وتعوق التنمية فيها على المدى الطويل. والحق أن المنطقة تشهد كل عشر سنوات نزاعاً كبيراً واحداً على الأقل يؤدي إلى عواقب وخيمة على الصعيدين الوطني والمحلي، فيتأثر استقرار البلدان ورفاه السكان.

والجدير بالذكر أن المنطقة تشهد، إلى جانب حالات النزاع "التقليدية"، حيث تكون أسباب النزاع وعواقبه ظاهرة، أشكالاً كامنة من التوتر وعدم الاستقرار، سرعان ما تتحول إلى مصدر نزاع ما لم تُرصد وينزع فتيلها في الوقت المناسب. فالتوترات الطائفية مثلاً، التي تنشأ عن التراكيب الاجتماعية الثقافية المتنوعة في الدول القومية الحالية، يمكن أن تؤدي في بعض الحالات إلى عدم الاستقرار، وتضارب المصالح، وتكريس التجزئة، لا بل أن تتحول في مرحلة لاحقة إلى صراع حقيقي. ولذلك لا بد من معالجة هذه التوترات بطريقة دقيقة تراعي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلد المعني. تواجه البلدان التي تعاني من النزاعات والبلدان النامية عقبات في استيفاء مقومات الحكم السليم، وبناء الخبرة التقنية الكافية، وتطوير البنية الأساسية، وهذه العقبات تضعف مؤسسات الدولة، فتصبح عاجزة عن حل مشاكل السكان المحليين السياسية والاجتماعية والاقتصادية أو تأمين الخدمات الأساسية لهم، الضرورية لأمن الإنسان وتنميته.

أما البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)^(*)، فخمسة منها تعاني من النزاع و/أو عدم الاستقرار هي: السودان والعراق وفلسطين ولبنان واليمن. والجدير بالذكر أن النزاعات و/أو عدم الاستقرار في كل من هذه البلدان يتخذ منحى فريداً يختلف باختلاف المعطيات التاريخية والاجتماعية الاقتصادية الخاصة بكل بلد.

ففي فلسطين، لا يزال الصراع الذي طال أمده مستمراً منذ إنشاء دولة إسرائيل في عام 1948، وقد نتجت عنه تداعيات خطيرة على المنطقة بأكملها. وفي العراق، أدى إسقاط نظام صدام حسين في عام 2004 إلى زج البلاد في دوامة من العنف لا تزال مستمرة بالرغم من التحسن النسبي في الوضع الأمني. وفي لبنان، بالرغم من محاولة استيعاب الشقاق السياسي في المؤسسات، لا تزال العلاقة بين الفئات المختلفة التي تشكل تعددية المجتمع اللبناني تتطوي على توترات كامنة، يمكن أن تتأجج في أي وقت، وتتحوّل في بعض الحالات إلى مواجهات عسكرية. وفي اليمن، أدت تركيبة المجتمع القبلية والطائفية، وانتشار التسليح إلى ارتفاع حدة التوتر في البلد، ولا سيما في الشمال. وفي السودان، أدت التوترات العرقية والمذهبية والانقسام بين الحكومة المركزية والفصائل المختلفة إلى نشوء نزاع مستمر وحالات متقطعة من عدم الاستقرار.

(*) تشمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) حالياً أربعة عشرة دولة عضواً هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن.

وبصرف النظر عن نوع النزاع وحجمه، من المسلم به عموماً أن البلدان التي تعاني من حالات عدم الاستقرار أو النزاع تدخل في دوامة من التراجع، تؤدي مباشرة إلى إضعاف عمليات التنمية ومبادرات بناء السلام. أما تعثر الحكم في تلك البلدان، فلا تمكن معالجته إلا من خلال اتخاذ مبادرات إنمائية تعزز سيادة القانون وتنشئ بيئة عامة مواتية للإنعاش الاجتماعي والاقتصادي. فالسلام والاستقرار هما أساس لا بد منه للوصول إلى التنمية البشرية المستدامة وتحقيق الفرص والإمكانات البشرية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

باء - قسم القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا

أيدت البلدان الأعضاء في الإسكوا إنشاء قسم القضايا الناشئة والنزاعات في كانون الثاني/يناير 2006 ومهمته المساهمة في جهود الإسكوا في تخفيف آثار النزاعات وتعميم وترسيخ ممارسات الحكم السليم، وذلك لدعم مبادرات بناء المؤسسات وبناء السلام في المنطقة. وقد وضعت استراتيجية القسم استجابة للصراع المرير الذي تعيشه منطقة الإسكوا غير المستكين ضد تداعيات عدم الاستقرار وما ينتج عنه من قصور في التنمية، وهي تهدف إلى معالجة الآثار غير المباشرة لهذا الوضع على النحو المبين فيما يلي.



وتتطلب استراتيجية القسم من فرضية أن درء النزاعات وبناء السلام والتنمية هي عناصر متلازمة، لا يتحقق أي منها بمعزل عن الآخر، ويجب أن تندرج تحت قيادة قطاع عام قوي يطبق ممارسات الحكم السليم. ولا شك في أن تدابير تخفيف أثر النزاعات التي تستهدف البلدان المتضررة ستؤدي إلى الحد من النزاع ومن تداعياته في المنطقة.

ويشمل عمل القسم تحديد وتنفيذ مخططات إنمائية اجتماعية واقتصادية تصمد رغم الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال المبادرات التالية:

(أ) مساعدة البلدان الأعضاء على وضع سياسات لدرء النزاعات وللمصالحة والإنعاش بتحليل الديناميات الاجتماعية الاقتصادية، لا سيما مصادر النزاع وأسبابه الرئيسية التي تخل بالاستقرار وتضعف بناء السلام والتنمية المستدامة؛

(ب) مساعدة البلدان الأعضاء على تنمية قدرات القطاع العام من خلال تعميم ممارسات الحكم السليم لتفعيل إنجاز المهام الحكومية الأساسية، فيصبح القطاع العام أكثر قدرة على قيادة جهود بناء السلام وإدارة النزاعات وتخفيف تأثيرها على تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) مساعدة البلدان الأعضاء في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الكفيلة بمعالجة الآثار الجانبية للنزاع أو الاحتلال، وكذلك تأثير التحديات العالمية الناشئة على البلدان الأعضاء في الإسكوا، ولا سيما البلدان الأقل نمواً؛

(د) تعزيز سياسات وآليات بناء السلام المستدام والقابلة للتنفيذ، بما فيها ممارسات الحكم السليم الفضلى، وذلك من خلال بناء شراكات إقليمية ودولية، وإطلاق مبادرات لتعاون الهيئات المدنية والمؤسسات العامة بين بلدان الجنوب؛

(هـ) وضع وتنفيذ برامج إنمائية في البلدان التي تعاني من النزاعات تشجع المصالحة والتماسك الاجتماعي والإنعاش، وتخفف أثر النزاع على التنمية المستدامة؛

(و) مساعدة البلدان الأعضاء في تنمية قدرات الإدارات المحلية لوضع استراتيجيات وبرامج إنمائية وتنفيذها دعماً لعمليات بناء السلام والوحدة الوطنية.

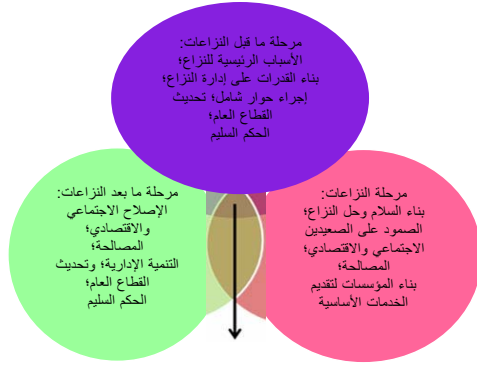
والجدير بالذكر أن النهج الذي يعتمده القسم في بناء السلام يركز على تعزيز قدرات مؤسسات الدولة والمجتمع المدني على المستويين المركزي والمحلي. وفي موازاة توصيات السياسة العامة وبناء القدرات على مستوى الحكومة المركزية، تشمل مبادرات القسم عنصراً رئيسياً يتعلق بتعزيز مبادرات الحكم المحلي في مرحلة ما بعد النزاع وفترات عدم الاستقرار، معتبراً السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني أطرافاً في استعادة سلطة الدولة وإنشاء إدارة فعالة وشفافة قائمة على ممارسات وعمليات الحكم السليم، ما يحسن الظروف الإنسانية ويعيد بناء سبل العيش. ويعالج القسم هذه القضايا بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة العاملة على الصعيدين الدولي والإقليمي من خلال بناء الشراكات وتبادل الخبرات والدروس المكتسبة في هذا المجال.

جيم - التنمية بالرغم من النزاع وعدم الاستقرار: حجر أساس قسم القضايا الناشئة والنزاعات

أدرجت الإسكوا وتحديداً قسم القضايا الناشئة والنزاعات التنمية ضمن إطار الاستراتيجيات الأكثر فعالية واستدامة في السعي إلى بناء السلام وتخفيف أثر النزاع في المنطقة. فهي توفر أساساً متيناً للتمكين الاجتماعي والاقتصادي وتساهم في القضاء على مصادر النزاع من خلال الحد من تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي الذي يسهل بدوره تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعمل القسم على تعزيز الحكم السليم في البلدان التي تعاني من النزاعات باعتباره النهج الفعال لتحقيق التنمية بالرغم من النزاع، وشرطاً أساسياً لبناء الدولة، وبالتالي في بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع.

وتستند رؤية القسم في تخفيف أثر النزاع والحد من أضراره إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية إلا أن مبادرات التنمية لم تعد مشروطة باستتباب السلام والاستقرار في فترة ما بعد النزاع. وتعتبر جهود الإنعاش المبكر الأساس في مسيرة الانتقال من النزاع إلى مرحلة الاستقرار والسلام التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة. ولا بد من اعتبار التنمية إحدى الأدوات الرئيسية في تحقيق السلام والاستقرار،

ووسيلة لتعميم مبادئ الحكم السليم وممارساته ضمن القطاع العام و المجتمع المدني. ومن المرتكزات الرئيسية لرؤية القسم علاقة التبادل والتكامل المباشرة بين الـ **مخطط مبادرات قسم القضايا الناشئة والنزاعات** على التنمية والاستقرار في فترات ما بعد النزاع.



المجالات العامة ذات الأولوية في المراحل الثلاث للنزاعات:
- الأسباب الرئيسية، والتأثيرات غير المباشرة والتحديات العالمية؛
- الحكم السليم، وبناء المؤسسات وتحديث القطاع العام؛
- الاهتمام الخاص بأهل البلدان نمواً.

تتوزع مبادرات قسم القضايا الناشئة والنزاعات على ثلاث مراحل:

1- مرحلة ما قبل النزاع، ويتخللها اعتماد استراتيجيات الإنذار المبكر لتحديد أسباب النزاع الرئيسية ومعالجتها من خلال تقوية دور المؤسسات العامة وتشجيع الحوار الشامل للحد من الانقسام والاستبعاد بين المجموعات الطائفية.

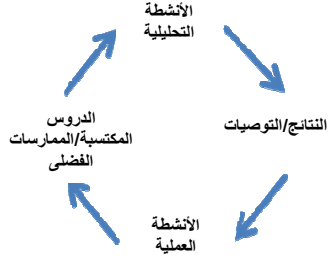
2- مرحلة النزاع، وهي مرحلة استراتيجيات بناء السلام وتسوية النزاعات التي تركز على المصالحة، وتتطلب تدخلاً قوياً على مستوى المؤسسات لتحسين تقديم الخدمات الأساسية بالرغم من النزاع القائم في الواقع، على نحو يقوي المناعة الاجتماعية والاقتصادية.

3- مرحلة ما بعد النزاع، وهي مرحلة التدخل على مستوى الإنعاش والمصالحة وتحديث القطاع العام من خلال الحث على تعميم ممارسات الحكم السليم. وتعتبر مراحل الإنعاش الأولى التي تلي النزاع - أو حتى فترات الهدوء والسلم التي تتخلل النزاع الطويل الأمد - فرصة لإدراج المبادرات الإنمائية التي يمكن أن تشجع مشاركة أصحاب المصلحة الوطنيين وتمكنهم من التغلب على آثار النزاع، فتعيد البلدان والمجتمعات في دورة الحياة الاجتماعية والاقتصادية المنتجة، وتزودها بالأدوات اللازمة لتجنب الشقاق في المستقبل.

ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى المجالات ذات الأولوية الشاملة التي تشكل عصب استراتيجية القسم والشرط الأساسي للتنمية بالرغم من حالة النزاع. وتتنطبق المجالات ذات الأولوية الشاملة على مراحل النزاع الثلاث على النحو التالي:

- 1- الأسباب الجذرية، والآثار الجانبية، والتحديات العالمية.
- 2- الحكم السليم، وبناء المؤسسات، وتحديث القطاع العام.
- 3- إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً.

دال- المنهجيات



يستند النهج الذي يعتمده القسم إلى العلاقة بين تخفيف أثر النزاع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والترابط بينهما. ومن خلال تحديد الأسباب الرئيسية للنزاع والمساهمة من خلال الأنشطة التحليلية في تحديد الاستراتيجيات الممكنة والأنشطة العملية الهادفة إلى تخفيف آثاره المباشرة والطويلة المدى، يعمل القسم على توفير العناصر اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ويساهم في تحسين القدرات الوطنية والإقليمية لتجنب أي نزاعات محتملة في المستقبل.

ونتائج الأنشطة التحليلية والتوصيات المستخلصة منها تستخدم في تصميم مشاريع عملية تهدف إلى بناء القدرات الوطنية والمحلية على الصمود في مواجهة آثار النزاع وعدم الاستقرار. وهذا العمل يندرج في إطار السعي إلى ترسيخ سياسات وممارسات الحكم السليم في القطاع العام لتحسين تقديم الخدمات، وبالتالي تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني.

وفي هذا الصدد، تستند المنهجية إلى ثلاث ركائز تدعم كل منها الأخرى وتشكل مجالات عمل القسم الرئيسية:

- 1- تحديد الواجهات الناشئة وأثر النزاع في ظروف عدم الاستقرار:

(أ) رصد الواجهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتحديد مصادر النزاع المحتملة؛

(ب) تحليل الديناميات الداخلية للواجهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ووقوعها على التنمية؛

(ج) توجيه إنذار مبكر بالواجهات الناشئة ووقوعها المحتمل؛

(د) تطوير بحوث الخبراء ورؤيتهم فيما يتعلق بالممارسات الفضلى في ضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالرغم من حالة النزاع وعدم الاستقرار.

- 2- تخفيف أثر النزاع: النهج الوقائي:

(أ) معالجة مصادر عدم الاستقرار الاجتماعية والاقتصادية؛

(ب) تحسين القدرات المحلية على زيادة التأهب المحلي وتخفيف أثر الأزمات المحتملة في المستقبل؛

(ج) تطوير القدرات المحلية في تحديد مصادر النزاع المحتملة؛

(د) تشجيع الشراكات الشاملة التي تدعم السلام والاستقرار والحد من إمكانيات نشوء النزاعات.
3- التنمية في ظروف الأزمة: النهج القائم على رد الفعل:

(أ) تخفيف أثر النزاع على سبل العيش من خلال عدد من الأنشطة العملية المحددة؛

(ب) تلبية الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأمد وتعزيز نهج بناء السلام في البلدان التي تعاني من النزاعات؛

(ج) بناء القدرات المحلية على تخفيف أثر النزاع وبناء قدرة السكان الداخلية على الصمود؛

(د) إطلاق حلول محلية للاحتياجات والأولويات المحلية.

هاء- مجالات التركيز

1- معالجة الأسباب الرئيسية للنزاع وعدم الاستقرار ووقوعها

على ضوء تنوع خصائص النزاع وأشكاله ومصادر عدم الاستقرار في غربي آسيا، يسعى القسم جاهداً إلى تكييف النهج الإنمائية حسب ظروف البلدان المستهدفة وخصائصها ومتطلباتها. ولهذه الغاية، يضطلع القسم بعمل تحليلي يهدف إلى إبراز أوجه القصور التي يمكن أن تكون مصدراً لنزاعات محتملة ولحالات عدم الاستقرار، ويضع على أساسه أكثر السيناريوهات قابليةً للتطبيق لتجنب الآثار المباشرة والطويلة المدى لأي من هذه النزاعات.

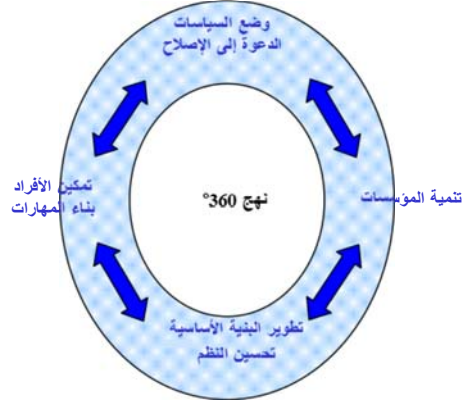
ويشكل التحليل الأساس الذي ينطلق منه القسم تحديد الأطر المفهومية والعملية الجديدة التي تؤدي إلى حلول عملية مركزة ومكيفة تهدف إلى تخفيف أثر النزاع وعدم الاستقرار وتعزيز مبادرات بناء السلام. أما رصد الديناميات والاتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتحليلها فهو الأساس لوضع إستراتيجيات تخفيف أثر النزاعات ودمجها في السياسات الوطنية عملاً بالتوصيات التي تقدم إلى البلدان الأعضاء بشأن السياسة العامة. والجدير بالذكر أن التقارير التي يعدها القسم تتضمن المشورة والتوصيات التقنية التي تستطيع البلدان الأعضاء والمنظمات غير الحكومية أن تسترشد بها في صياغة السياسات التي تلبي احتياجات الشعوب الاجتماعية والاقتصادية.

2- تعزيز ممارسات الحكم السليم من خلال بناء القدرات البشرية والمؤسسية

أثبتت التجارب العملية أن النهج والمبادرات الشاملة في مجال بناء القدرات هي من أكثر السبل ملائمة لضمان ترسيخ ممارسات ومبادئ الحكم السليم في مؤسسات القطاع العام على المستويين المركزي والمحلي.

وإدراكاً لأهمية ممارسات الحكم السليم وعلاقتها الوطيدة ببناء المؤسسات وبناء السلام، نشط القسم في وضع وتنفيذ مشاريع لبناء القدرات تهدف إلى تطبيق مبادئ الحكم السليم في القطاع العام. ويستند هذا

النهج إلى منطق تحسين الحكم في القطاع العام لضمان تقديم ما يلزم من الخدمات الأساسية، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، والحد من حالات النزاع وعدم الاستقرار. والواقع أن الترتيبات الفعالة المتعلقة بالحكم في القطاع العام تضمن تقديم الخدمات وإدارة الموارد العامة بفعالية وشفافية وقابلية للمساءلة، ما يسمح أيضاً بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبإحلال السلام والاستقرار.



وقد ابتكر القسم "النهج المتكامل الحلقات" في تصميم أنشطة بناء القدرات، وهو نهج يعتمد على أربع ركائز مترابطة في التنمية المؤسسية والبشرية كما يظهر في الشكل. يتناول هذا النهج جميع عناصر التنمية المؤسسية، ويعتبر مبادرة شاملة تؤدي إلى نتائج مستدامة. وتستند مشاريع القسم في مجال بناء القدرات إلى العلاقة المتبادلة بين تطوير السياسات والدعوة إلى الإصلاح على المستوى المركزي، وإلى ثلاثة مجالات للتدخل تركز على تنمية المؤسسات، هي التنمية المؤسسية، والتنمية البشرية، وتطوير البنية الأساسية (بنية تكنولوجيا المعلومات: المعدات والبرامج).

3- تعزيز تنمية المجتمعات المحلية

في إطار اعتماد نهج شامل لعملية التنمية، يستكمل القسم مبادراته في مجال الحكم بأنشطة تنمية محلية تركز على تمكين المجتمعات المحلية وتعزيز صمودها في مواجهة تداعيات النزاعات والفترات التي تليها. ولمشاريع تنمية المجتمع المحلي تأثير إيجابي في تحسين الاقتصادات المحلية والوطنية، وهي تؤدي إلى تطوير ممارسات الحكم المحلي. وهذا النهج مفيد لأقل البلدان نمواً في المنطقة، حيث كان للتدخلات وخطط التنمية على صعيد المجتمع المحلي أثر إيجابي على سبل العيش.

وتصاغ مشاريع التنمية المجتمعية بالاستناد إلى معيارين رئيسيين هما: (1) الميزة النسبية للمنطقة المستهدفة وسكانها؛ و(2) قدرة المستفيدين على ضمان استدامة المشاريع. ونظرية "الميزة النسبية" هي العنصر الرئيسي في صياغة أي من المشاريع على المستوى المحلي. ويشكل التحليل الدقيق للقدرات المحلية الحالية والموارد الطبيعية المتوفرة المبدأ الذي يوجه عملية الاختيار. ومن شأن الميزة النسبية، من حيث المبدأ، الحد من التنافس وتحسين نوعية المنتج الأخير. أما المعيار الثاني وهو قدرة المستفيدين على ضمان الاستدامة ورغبتهم في ذلك، فيتوقف تحقيقه على إشراك المستفيدين النهائيين في تصميم الأنشطة العملية

وتنفيذها. ويضمن هذا النهج الالتزام المحلي والوطني بالمشروع، وهو بمثابة مؤشر إلى عزم السلطات المحلية على تأمين الاستدامة.

ثانياً- أبرز إنجازات قسم القضايا الناشئة والنزاعات

ينشط القسم، منذ إنشائه في عام 2006، في وضع إستراتيجيات إنمائية مكيفة ومستدامة وقابلة للتنفيذ، وتحويلها إلى مشاريع إنمائية اجتماعية واقتصادية في ظروف النزاع وعدم الاستقرار بهدف الحد من مصادر النزاع وعدم الاستقرار والحث على بناء المؤسسات والسلام في فترة ما بعد النزاع. ويستند عمل القسم في وضع مبادرات عملية إلى النتائج والتوصيات التي تخلص إليها الدراسات التحليلية التي يجريها، كما يستند إلى الاحتياجات والأولويات التي تحدد بالتشاور مع المعنيين الوطنيين والمستفيدين النهائيين.

ألف- الأنشطة التحليلية: معالجة الأسباب الرئيسية للنزاع وآثارها الجانبية

يسعى القسم من خلال أنشطته التحليلية إلى تحديد واقتراح استراتيجيات ونهج إقليمية لرصد الاتجاهات السائدة وانعكاساتها، وتخفيف عوائق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان التي تعاني من النزاعات. والواقع أن النزاعات وحالات عدم الاستقرار في غربي آسيا قلما تنحصر ضمن حدود بلد معين، وغالباً ما تمتد آثارها الجانبية في المنطقة. ولهذه الظاهرة تأثير كبير على عمل القسم، لا سيما على مستوى صنع السياسات. ويتناول القسم تصميم نماذج البحث أو السياسات أو البرامج على المستويين الوطني والإقليمي بسبب الترابط الوثيق بين ديناميات النزاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبالنظر إلى آثار النزاع الجانبية المتنوعة والكثيرة في المنطقة، يحلّل النزاع ويعالج باعتماد نهج متعدد الأبعاد ومن منظور إقليمي.

ومن خلال نشر مطبوعات متكررة وغير متكررة وعقد اجتماعات وحلقات تشاورية لفرق الخبراء، ينشط القسم في مجال رصد تطورات النزاعات الكامنة والمزمنة في المنطقة، ويعمل على تحديد الوجهات السائدة والقضايا الناشئة التي تضعف أسس التنمية في البلدان التي تعاني من النزاعات. ويسعى القسم إلى مساعدة البلدان الأعضاء في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج التي تعالج الآثار غير المباشرة للنزاع والاحتلال، وتتناول تأثير التحديات العالمية الناشئة على أكثر البلدان الأعضاء في الإسكوا انكشافاً على المخاطر، وبالتحديد أقل البلدان نمواً.

وفي ما يلي عرض لمجموعة من الدراسات والتقارير والوثائق التي تتناول مختلف القضايا والمواضيع التي يركّز عليها عمل القسم:

1- رصد الاتجاهات وآثارها غير المباشرة:

- رصد للتطورات بالاستناد إلى التقرير السنوي الذي يقدم إلى الأمين العام حول "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في

الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والسكان العرب في الجولان السوري المحتل؛

- إصدار التقرير النصف السنوي حول رصد وتحليل التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتضررة من النزاعات، الذي يحلل الاتجاهات الحالية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي قد تكون ذات أهمية في صنع السياسات وبناء السلام والمبادرات الإنسانية والإنمائية.
- 2 آثار النزوح واللجوء بفعل النزاعات في منطقة الإسكوا:
 - إصدار دراسة حول الاتجاهات السائدة في أثناء النزاعات وتداعياتها: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للنزوح واللجوء بفعل النزاعات في منطقة الإسكوا، الهدف منها التركيز على أن النزوح واللجوء هما من القضايا الإقليمية، وأن الحلول تتطلب إستراتيجيات إقليمية منسقة.
 - 3 دور القطاع الخاص في ظروف ما بعد النزاع وصموده في مواجهة النزاعات:
 - عقد اجتماع خبراء استشاري حول نهج التنمية المستدامة في ظروف النزاعات، ركز على تعزيز صمود القطاع الخاص في ظل النزاعات: العبر المستخلصة والطريق إلى الأمام. وقد ضم الاجتماع 25 خبيراً إقليمياً ودولياً في قضايا القطاع الخاص والنزاعات، وممثلين عن القطاعين العام والخاص، وتوصل إلى تحديد سياسات لتنمية قطاع الأعمال في بلدان المنطقة؛
 - إصدار وثائق للمناقشة حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية الناشئة في ظل النزاع أو عدم الاستقرار السياسي: القطاع الخاص في البلدان المتضررة من النزاعات، إمكاناته ودوره في سياسات التنمية وبناء السلام والسياسات اللازمة لتعزيز قدرات هذا القطاع، الذي يعتبر محركاً للسلام والتنمية، ويزداد الاقتناع بقدرته على العمل والنمو والبقاء في البلدان المتضررة من النزاعات.
 - 4 التوترات العرقية والطائفية: الأسباب الرئيسية والتحديات:
 - إصدار دراسة حول ديناميات التوترات الطائفية: تحليل لوجهات نظر الشباب في لبنان بناء على استنتاجات سلسلة من حلقات النقاش، تناولت ديناميات التوترات الطائفية والعداء والنزاع من خلال استخدام لبنان كدراسة حالة، حيث يبدو البعد الطائفي في أوساط الشباب متفوقاً نسبياً مقارنة بهويات أخرى.
 - 5 احتياجات وألويات التنمية في البلدان المتضررة من النزاعات:
 - إصدار صحف وقائع عن احتياجات وألويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان التي تعاني من النزاعات، ركزت على القضايا المتعلقة بالنزوح واللجوء بفعل النزاعات في منطقة الإسكوا وسلطت الضوء على أثرهما الاجتماعي والاقتصادي على الشعوب والبلدان؛
 - إعداد فيلم وثائقي عن الممارسات الفضلى في تنفيذ برامج/مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي تعاني من النزاعات بهدف نشر الممارسات الفضلى لتعزيز التنمية بالرغم من النزاع. وسلط الفيلم الضوء على النهج والأنشطة الرامية إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية وتميئتها كشرط أساسي لترسيخ السلام الدائم والتنمية؛

- إصدار مواد إعلامية حول التنمية المستدامة في ظروف الأزمات أو عدم الاستقرار السياسي بالاستناد إلى التجارب والدروس المكتسبة.

6- الشراكة بين القطاعين الخاص والعام من أجل الحكم السليم والإنعاش الاقتصادي:

نظم القسم ورشة عمل حول الشراكات بين القطاعين الخاص والعام في مجال الحكم والتنمية الاقتصادية، حضرها كبار المسؤولين في الحكومة والبرلمان العراقيين وكبار رجال الأعمال. وركزت ورشة العمل على دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص، وربطتها بأهداف الإنعاش الوطني وتحسين الإدارة وبناء السلام. ومن أبرز ما خلصت إليه ورشة العمل إجماع المشاركين على تنفيذ السياسات والممارسات المحسنة في مجال الحكم لتعزيز عمليتي الخصخصة والشراكة. وقدمت الورشة توصيات محددة إلى البرلمان العراقي.

7- ممارسات الحكم السليم باعتبارها وسيلة لتخفيف حدة النزاع وبناء السلام:

- عقد القسم اجتماعاً لفريق الخبراء حول الحكم السليم وإدارة الخدمات العامة، تناول خيارات السياسة العامة التي تعزز التنمية بالرغم من النزاعات والتوترات السياسية، والتي تعمل على تخفيف أثر النزاعات على جهود التنمية الوطنية. وفي هذا الصدد، تمحور التركيز على تعزيز القطاع العام وتحديداً تقديم الخدمات السياسية من خلال الترويج لممارسات الحكم السليم في البلدان التي تعاني من النزاعات، وقدم المشاركون من البلدان الأعضاء في الإسكوا وبلدان من جامعة الدول العربية والخبراء تعليقات إيجابية على الصلة الوثيقة بين المواضيع التي تناولها النقاش والتوصيات المقدمة على صعيد السياسة العامة؛

- عقد القسم اجتماعاً لفريق خبراء حول سياسات بناء السلام ومنع النزاعات في غربي آسيا ضم خبراء بارزين من مؤسسات الفكر، والمؤسسات الأكاديمية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بالإضافة إلى مجموعة من صانعي القرارات وشخصيات من المجتمع المدني. ونجح الاجتماع في النظر في السياسات الموجهة نحو درء النزاعات وبناء السلام الدائم في المنطقة، وأوصى باعتمادها. وتناول المظالم الاجتماعية باعتبارها سبباً رئيسياً للنزاع، واستعرض أهمية القطاع العام من خلال ممارسات الحكم السليم باعتبارها سبباً يؤدي إلى بناء السلام ودرء النزاعات؛

- وضع القسم بالتعاون مع معهد باسل فليحان التابع لوزارة المالية في لبنان دليلاً مرجعياً للممارسات النموذجية في إدارة المالية العامة. ويعرف الدليل بالتوجهات الحالية في إدارة المالية العامة، والموازنة، والنظم الضريبية، وإدارة الإيرادات والنفقات، والتخطيط للميزانية العامة وتطبيقها، بالإضافة إلى الممارسات الفضلى في مراجعة الحسابات الداخلية. ومن المتوقع أن يشكل خارطة طريق لتحسين أداء الإدارات العامة.

وسيوسع القسم نطاق أنشطته لتشمل المواضيع التالية:

- الأزمة الغذائية والأمن الغذائي؛
- تحديث الإدارة العامة باعتبارها أداة لتعميم ممارسات الحكم السليم؛
- التربية المدنية كشرط أساسي لبناء الأمة وبناء الدولة.

باء - تعزيز الحكم السليم من خلال بناء القدرات البشرية والمؤسسية

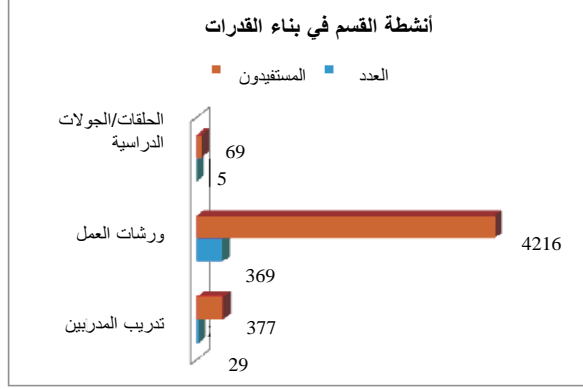
اعتمد القسم مبادرات بناء القدرات البشرية والمؤسسية كمبادرة أساسية لبناء مؤسسات الدولة وتعزيزها بهدف تحسين مؤهلات وقدرات رأس المال البشري في البلدان الأعضاء وتحويلها إلى عوامل للتغيير والتنمية.

ويتضمن الجدول التالي لمحة عامة عن مشاريع اضطلع بها قسم القضايا الناشئة والنزاعات (حافطة مشاريع القسم):

الموازنة (بالدولار الأمريكي)	الشركاء في التنفيذ	الجهة المانحة	الهدف	اسم المشروع
3 870 000	وزارة التعليم العالي، شركة سيسكو، الجامعة اللبنانية الأميركية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	الصندوق الاستئماني العراقي التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية	دعم الجامعات العراقية لإنشاء قطاع تعليم قوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مشروع أكاديميات أنظمة الشبكات الإلكترونية في العراق
4 000 606	وزارة التعليم العالي واليونسكو	المفوضية الأوروبية، من خلال الصندوق الاستئماني العراقي	تحسين مناهج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مشروع إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم في العراق
1 375 167	وزارة البلديات والأشغال العامة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - العراق	بناء قدرات صناعي القرار والموظفين على تحسين عمليات تقديم الخدمات وتحسين أدائهم	بناء قدرات وزارة البلديات والأشغال العامة، العراق
228 000	وزارة الإعمار والإسكان	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	تنمية قدرات وزارة الإعمار والإسكان لتمكينها من تمويل الإسكان	تعزيز قدرات قطاع الإسكان، المرحلة الثانية
872 581	المركز الوطني للاستشارات والتطوير الإداري	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - العراق	دعم عمليات الإصلاح الإداري المحلية في المؤسسات العامة العراقية للمساهمة في إنشاء قطاع عام يتميز بالفعالية والكفاءة والشفافية ويلبي الاحتياجات	بناء قدرات إدارة القطاع العام العراقي (المركز الوطني للاستشارات والتطوير الإداري)
96 210	المنتدى الإنساني للأعمال، جامعة الأمم المتحدة للسلام، معهد الولايات المتحدة للسلام	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - العراق	تقديم توصيات لتحسين الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الحكم وإعادة بناء الاقتصاد في العراق	الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الحكم وإعادة بناء الاقتصاد
646 354	المركز الوطني للاستشارات والتطوير الإداري، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بيت الحكمة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - العراق	دعم تحقيق الحكم اللامركزي في العراق	دعم اللامركزية والحكم المحلي في مجال تقديم الخدمات في العراق
180 000	وزارة التخطيط والتنمية الإدارية (فلسطين)، وزارة التعاون الدولي (السودان)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (اليمن)	التعاون التقني الذي تقدمه الإسكوا	تحسين مهارات المسؤولين الكبار والمؤسطين في القطاع العام في مجال التخطيط الاستراتيجي وتحسين قدرة مؤسسات القطاع العام على التخطيط	بناء القدرات في مجال التخطيط الاستراتيجي في السودان وفلسطين واليمن

وقد أثمرت أنشطة بناء القدرات الموجهة إلى ممثلي القطاع العام والمجتمع المدني النتائج التالية:

- تنظيم 32 دورة لتدريب المدربين، أسهمت في تحسين مهارات 429 متدرباً في مواضيع متعددة تدرج في إطار بناء القدرات؛
- إجراء 370 ورشة عمل استفاد منها 4228 ممثلاً عن القطاع العام والمجتمع المدني؛
- تنظيم 5 حلقات وجولات دراسية استفاد منها 69 مسؤولاً في القطاع العام تناولت استراتيجيات ومنهجيات تحديث القطاع العام.



1 - التنمية البشرية

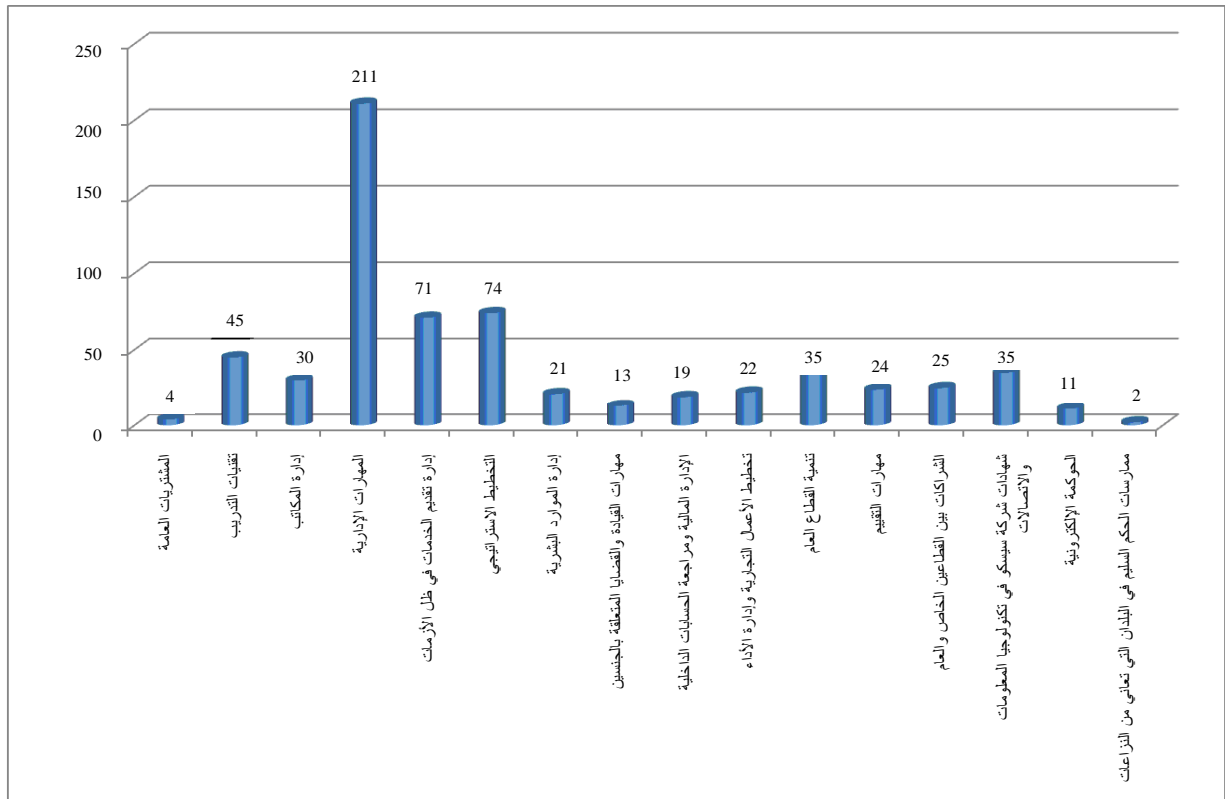
كذلك نفذ القسم ورشات عمل وحلقات دراسية ودورات لتدريب المدربين، صممت وفقاً للاحتياجات المحلية ليستفيد منها العاملون في القطاع العام في البلدان التي تعاني من النزاعات. أما المواضيع التي تناولها فهي التالية:

- المهارات الإدارية؛
- التخطيط الاستراتيجي؛
- إدارة المكاتب؛
- تخطيط الأعمال التجارية وإدارة الأداء؛
- إدارة تقديم الخدمات في ظل الأزمات؛
- إدارة الموارد البشرية؛
- تقنيات التدريب؛
- مهارات القيادة والقضايا المتعلقة بالجنسين؛
- الإدارة المالية ومراجعة الحسابات الداخلية؛
- مهارات التقييم؛
- الشراكات بين القطاعين الخاص والعام؛
- الحوكمة الإلكترونية؛
- تنمية القطاع العام؛

- شهادات شركة سيسكو في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- المشتريات العامة؛
- ممارسات الحكم السليم في البلدان التي تعاني من النزاعات.

وقد تلقى 642 شخصاً من العاملين في القطاع العام في كل من السودان والعراق وفلسطين واليمن تدريباً في المواضيع المذكورة. ويبين الشكل التالي عدد المستفيدين من التدريب في مختلف المواضيع.

توزيع المستفيدين من أنشطة بناء القدرات حسب الموضوع (2007-2009)



2- تعزيز المؤسسات

إلى جانب تمكين مسؤولي القطاع العام سعياً إلى تحسين قدرات الموظفين في القطاع العام، شارك القسم في بناء قدرات المؤسسات من خلال تحديث وتنفيذ استراتيجيات وأنشطة لتحديث القطاع العام. ومن المبادرات الرئيسية التي اتخذت على هذا الصعيد:

- بناء المعرفة والقدرات الوطنية في مجال تقنيات ومنهجيات التخطيط الإستراتيجي في العراق وفلسطين واليمن بهدف تعميم منهجيات التخطيط الإستراتيجي في مؤسسات القطاع العام؛
- دعم المركز الوطني للاستشارات والتطوير الإداري في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في العراق، لوضع إطار لتطوير الإدارة في القطاع العام يكون الهدف منه دفع عملية الإصلاح؛
- دمج ممارسات الحوكمة الإلكترونية في الخدمات الاستشارية التي يقدمها المركز الوطني للاستشارات والتطوير الإداري إلى مؤسسات القطاع العام في العراق؛
- وضع مجموعة أدوات في مجال التنمية المؤسسية تتضمن وحدات بناء القدرات البشرية والمؤسسية لتخفيف أثر النزاع وبناء الدولة في فترة ما بعد النزاع؛
- تعزيز أنماط الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتعريف المندوبين العراقيين على ممارسات الحكم السليم وفعالية أنشطة إعادة بناء الاقتصاد.

3- توصيات في السياسة العامة لتحديث القطاع العام

قُدمت توصيات محددة في مجال تحديث القطاع العام إلى المعنيين للمباشرة في إصلاح السياسة العامة. ويمكن تلخيص أبرز الإنجازات بما يلي:

- وضع مخطط يتضمن توصيات محددة لقطاع الإسكان حول صناعة مواد البناء والإنشاءات في العراق؛
- خلال ورشة العمل الرفيعة المستوى حول الشراكة بين القطاعين الخاص والعام لإعادة إرساء الحكم وإحياء الاقتصاد في العراق، قُدمت توصيات محددة في السياسة العامة لتعزيز سياسات الحكم وممارساته بهدف تحسين عمليات الخصخصة والشراكة وتحسين التدابير القانونية وتدابير منع الفساد. كما قدم أعضاء في البرلمان العراقي توصيات محددة على أثر مشاركتهم في ورشة العمل؛
- وضع دليل بالتوجهات والممارسات الحديثة في إدارة المالية العامة يشجع على اعتماد مبادئ الحكم السليم في المالية العامة؛
- إعداد توصيات بشأن اللامركزية في تقديم الخدمات في العراق لعرضها على مجلس الوزراء والوزارات المعنية؛

جيم - تنمية المجتمع المحلي لتحقيق الإنعاش الاقتصادي والتنمية

في إطار تنمية المجتمع المحلي قام القسم بتنفيذ مشاريع عملية تهدف إلى تمكين المجتمعات المحلية من الصمود في ظروف النزاعات ومواجهة تأثيرها على البنى الاجتماعية والاقتصادية. وتتنوع هذه المشاريع بين مبادرات لبناء القدرات والمهارات، وأنشطة للتنمية الاقتصادية، تهدف إلى إعادة إحياء الاقتصاد في مرحلة ما بعد النزاع.

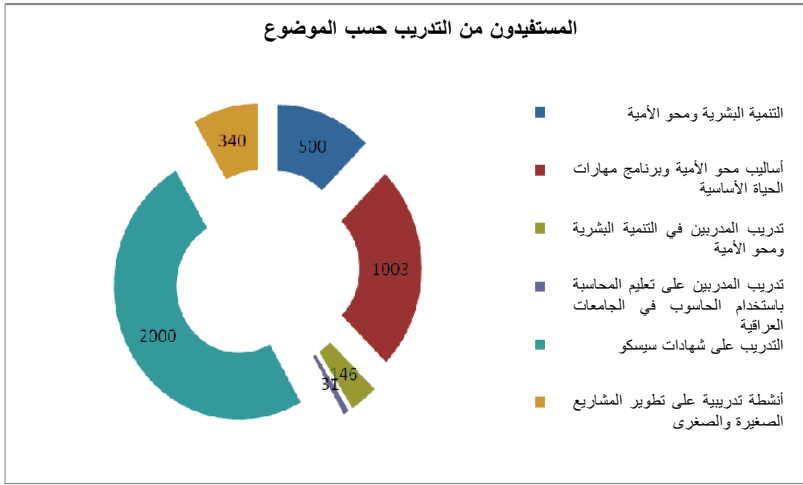
ويتضمن الجدول التالي لمحة عامة عن المشاريع التي اضطلع بها القسم في تنمية المجتمع المحلي.

اسم المشروع	هدفه	الجهة المانحة	الشركاء في التنفيذ	الموازنة (بالدولار الأمريكي)
مشروع القروض البالغة الصغر الدوارة للزراعة والأعمال التجارية الزراعية	دعم المشاريع الصغرى والصغيرة في جنوب لبنان	الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	جمعية التنمية الريفية	250 000
مشروع العربية الإلكترونية	مدرسة متنقلة لتعليم الكمبيوتر والإنترنت تهدف إلى تحسين المجتمع المحلي عبر مهارات الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات	الوكالات الدولية	مؤسسة سردار	275 000
مشروع المجتمع الذكي في العراق	بناء القدرات لمكافحة البطالة والفقر عبر التكنولوجيا الحديثة	الصندوق الاستثماري للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية	وزارة البلديات والأشغال العامة، البلديات ومؤسسات التعليم العالي	2 703 202
الحكم السليم الداعم لخلق فرص عمل	خلق فرص عمل من خلال إنشاء ثلاث حاضنات أعمال	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع		450 470

1 - مبادرات بناء القدرات والمهارات على المستوى المحلي

استفاد من أنشطة القسم في بناء القدرات 4020 شخصاً. وقد تنوعت هذه الأنشطة بين دورات محو الأمية، وتصميم المشاريع الصغرى والصغيرة. ويتضمن الجدول التالي لمحة إحصائية عن عدد المستفيدين من مختلف أنواع التدريب.

الموضوع	عدد المستفيدين
التنمية البشرية ومحو الأمية	500
برنامج تقنيات محو الأمية ومهارات الحياة الأساسية	1003
تدريب المدربين على التنمية البشرية ومحو الأمية	146
تدريب المدربين على تعليم المحاسبة بالاستناد إلى الحاسوب في الجامعات العراقية	31
التدريب على شهادات شركة سيسكو	2000
أنشطة تدريبية على تطوير المشاريع الصغيرة والصغرى	340
المجموع	4020



2- أنشطة التنمية الاقتصادية

نقذ القسم مشاريع للتنمية الاقتصادية في جنوب لبنان وفي العراق، جرى تحديدها على أساس الميزة النسبية للمناطق المستهدفة. وفي كلا البلدين، أدت المشاريع إلى نتائج إيجابية وأسهمت في تحسين الدورة الاقتصادية المحلية وزيادة دخل المنتجين الصغار والمتوسطين.

وفي ما يلي أبرز إنجازات مبادرات التنمية الاقتصادية:

- إدخال زراعة محصول عالي المردود هو الصعتر في جنوب لبنان كبديل عن زراعة التبغ؛
- منح قروض صغيرة بقيمة 200000 دولار أمريكي في جنوب لبنان (حتى كانون الثاني/يناير 2008) لدعم أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة؛
- خلق 37 فرصة عمل جديدة في جنوب لبنان والعمل على المحافظة على 97 وظيفة؛
- إنشاء مركزين محليين للتكنولوجيا المتعددة الأغراض في ألتون كوبري وسيد دخيل في العراق؛
- تشغيل مصنعين لمنتجات الألبان في دبس وسيد دخيل في العراق؛
- إنشاء وحدة متعددة الأغراض في جامعة الموصل في العراق لمعالجة الأغذية الزراعية لأهداف تعليمية؛
- إنشاء مختبرين للأغذية الزراعية في جامعتي ذي قار وصلاح الدين في العراق؛
- إنشاء ست وحدات للتنمية المجتمعية في جامعات صلاح الدين وذي قار والموصل وواسط والقادسية وبغداد؛
- إنشاء ثلاثة مراكز لتنمية الأعمال التجارية في محافظة البصرة في العراق.